حزبي » ، وأنه يجب الترفع عن الصغائر والإرتفاع إلى مستوى القضية . وأضاف ، في خطاب القاه في ثكنة كتائبية في ١٥ تموز ، أن حزبه أجبر على تنفيذ العملية الهجومية على مواقع « الأحرار » لأجل المحافظة على القضية وعلى وحدة الصف ، وأنه إذا كان الإقتحام الكتائبي للمسبح والفندق في طبرجا قد تسبّب في وقوع « ستين قتيلاً فقط » (العدد الحقيقي لضحايا المجزرة ٥٣٠ قتيلاً ومئات الجرحى والمشوّهين) ، فإن هذا العدد « يبدو ضئيلاً حيال ما كان حدث لو لم نقم بالعملية الأمنية » .

وتوضحت العلاقة المطلوبة بين القيادة (الكتائبية) للقوات الموحدة ، وبين المقاتلين الشماعنة المقبول إشتراكهم في هذه القوات ، بوصفها علاقة بين القوة الفاشية المهيمنة وبين مقاتلين أعداء ممن جرى أسرهم « وتشغيلهم » في الحرب الكتائبية . ووجه بشير الجميل إنذاراً إلى سائر التنظيمات السياسية والعسكرية القائمة لتسليم سلاحها إلى الميليشيات الكتائبية ، ونفذ ذلك كل من « حراس الأرز » و« التنظيم » ، وجماعة مارون خوري في الدكوانة ، وبعض القوات التابعة للرهبانية المارونية ، وأصبحت القيادة الكتائبية هي المسؤولة ، بصورة « شرعية » ، عن المنطقة وعن المصالح العامة وأمن المواطنين ومصيرهم . وقامت الميليشيا بعمليات مركزة لتطويق الأحياء الأرمنية وأحكمت حصاراً فعلياً على مراكز التنظيمات الأرمنية ، وأبلغتها أن كل « حراك » وكل نشاط ملحوظ من جانب الأرمن من شأنه ان يتسبّب في تدمير الأحياء وإبادة السكان .

وطرحت مسألة العلاقة مع قوات الجيش الرسمي الموجودة في المنطقة ، ووجه بشير الجميل إنذاراً إلى الجيش مفاده أن الذي يقرر ، والذي يقوم بمهمات الأمن هو القوات الكتائبية ، وأن على الجيش ألاّ يقوم بأي تصرف يسيء إلى علاقة المواطنين بالقيادة الشرعية المسؤولة عن مصير المناطق الحرة ، وعن مصير المواطنين . وقد بحثت المسألة في مجلس الوزراء : وبالرغم من المطالبة الشعبية والسياسية بأن تتدخل السلطة لمواجهة المجازر والتدابير التقسيمية فقد اعتبر الحكم ان الوضع خارج عن إمكاناته ، وأن قوة الجيش المتواجدة في بعض أنحاء أو أطراف المنطقة الشرقية لا يمكنها القيام بأي دور ، بل أن حياة الجنود ومصيرهم هما في يد « الميليشيا » .

والمعروف أن مسألة إعادة بناء الجيش كانت مطروحة ، بشكل حاد ، قبيل حصول مجازر ٧ تموز ، وكان قانون الدفاع الوطني الجديد قد تعرّض لسلسلة من العقبات والعراقيل المقصودة من جانب قيادة الجيش الحريصة على أن تبقى الصلاحيات الأساسية كلها في يد قائد الجيش وقائد المخابرات . والمعروف أيضاً ، أن الإمتناع عن تنفيذ القانون الجديد والإمتناع ، بالتالي ، عن تنفيذ الخطة الدفاعية التي أقرها مجلس الوزراء والقاضية بمواجهة الإحتلال الإسرائيلي ومشاريع التقسيم ، كانا من أبرز العوامل التي عرقلت عمل حكومة الدكتور الحص ، وكانا أيضاً من أبرز المشاكل التي أطالت الأزمة الوزارية الراهنة . وقد إستفادت ميليشيا الكتائب ، بصورة خاصة ، من النظرة المتردّدة إلى مسألة الجيش والدفاع الوطني ومقاومة التقسيم ، إلى أن قامت هذه الميليشيا بملء الفراغ وبإنشاء الأجهزة الأمنيّة والقمعية وبممارسة مهمات السلطة ، وهو ما تكرّس بعد عمليات السابع من تموز والتي أعقبها إعلان من بشير الجميل بأن مقاتلي الكتائب هم الجيش اللبناني الحر وهم حماة القسم المحرر من الوطن ، وهم الذين سيخوضون معركة التحرير في الجنوب والشمال والبقاع والجبل وبيروت ، وإن كل حكومة لا تشارك في هذا التحرير لن يُكتب لها النجاح ولن تبقى في الحكم يوماً واحداً .

وفضلاً عن إقامة أجهزة القمع العسكري ، أقامت الكتائب شرطة خاصة بها ، ومخافر ومحاكم ولجان تحقيق وما إلى ذلك من الأجهزة الأمنية والقضائية التي تتيح الإستغناء عن « خدمات » الدولة في هذا المجال .

ثانياً : الإجراءات المالية والاقتصادية :

لجأت الكتائب إلى أحداث تغيير في علاقتها مع المرافق والمؤسسات الإقتصادية ومع مصالح الدولة ، في المناطق الخاضعة لسيطرتها . ففي المرحلة الماضية ، كانت لجان مشتركة من الكتائب « والوطنيين الأحرار » ، وأحياناً لجان كتائبية دون سواها ، تتولّ فرض نسب معينة من التبرعات القسرية على جميع العاملين في المناطق المذكورة ، وكانت تتقاضى جانباً من الرسوم التي تحصل عليها المرافق الرسمية (المرفأ ، الكهرباء والمياه ، الهاتف ، الدوائر العقارية والمعاملات المصرفية ، الإستيراد ، الخ ..) . أما في المرحلة الجديدة ، فلم تعد إدارة الدويلة تكتفي بأن تأخذ حصة معينة أو « ضريبة » أو رسماً معيناً على المصالح وعلى المعاملات ، وإنما ثمة إتجاه